

تمديد بعثة اليوناميد تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة

٥/ يونيو/ ٢٠٢٠م

تهنئة حارة

للنازحين واللاجئين والمشردين من أبناء الوطن و للشعب السوداني قاطبة بقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة الذي صدر بتاريخ ٤/ يونيو/ ٢٠٢٠م

منظمة إنهاء الافلات من العقاب تهنئ ضحايا معسكرات النزوح و اللجوء والمعرضين للإنتهاكات والقتل العمد و التشريد في مناطق النزاعات بتحقيق حقهم من الحماية الدولية والقرار الصادر من مجلس الأمن الدولي في الرابع من يونيو ٢٠٢٠م .

اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار 2525 (2020) تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بتمديد مهمة البعثة الأممية في حماية المدنيين و إدارة النزاعات حتي نهاية العام الحالي في خطوة جريئة ومغايرة لطلب حكومة الفترة الإنتقالية بخروج البعثة في أكتوبر القادم . وقد أعرب مجلس الأمن عن نيته بالحفاظ علي البعثة كأولوية استراتيجية في حماية المدنيين ، بما في ذلك من خلال دعم قدرة السودان على القيام بهذا الواجب الإنساني والحفاظ على القدرات المطلوبة ، مع الإعراب عن القلق من أن الوضع الأمني في مناطق دارفور و المناطق الأخرى لا يزال غير مستقر ومهدد حقيقي للعملية السلمية.

وطلب مجلس الأمن من الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تزويد المجلس بتقارير خاصة لتقييم قدرة الحكومة السودانية وإرادتها السياسية على حماية المدنيين بما يتماشى مع واقع الأحداث ، سيأخذ المجلس في الاعتبار نتائج التقرير وعندها فقط يتم اتخاذ أي قرار بشأن الانسحاب التدريجي للبعثة المختلطة أو إنهاء ولايتها.

كما تضمن القرار فقرة تناولت جائحة covid-19 وطلبت من البعثة تقديم الدعم ، والقدرات ، والموارد إلى السودان في جهوده لإحتواء انتشار الفيروس ، بما في ذلك في معسكرات النازحين ومخيمات اللاجئين. وطالبت الأمين العام إبلاغ مجلس الأمن بأي تطور قد يعيق عمل البعثة.

(1)

من جانب آخر دعا أعضاء مجلس الأمن (١٥ عضو) إلى تنسيق وثيق بين اليوناميد مع البعثات الأخرى في المنطقة ، ولا سيما قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (UNISFA) ، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) ، وبعثة الاستقرار المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA).

وقد أنشئت بعثة اليوناميد في 31 / يوليو 2007 عندما اتخذ مجلس الأمن القرار 1769 (2007) بشأن الحالة في السودان، بما في ذلك دارفور، مع وضع مسألة حماية المدنيين في صميم ولاية البعثة. وقد ظلت البعثة تعمل لمدة الـ ١٣ العام الماضية في ظروف عدائية و معوقات مفتعلة من حكومة الإنقاذ مما ادي الي إضعاف أدائها أو العمل بشكل فعال.

لقد توقعنا من حكومة الثورة وضع خطة واضحة في مسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين وكبح ثقافة العنف والإقتتال في جميع أنحاء البلاد ، بدلاً من ذلك طالبت بمغادرة الآلية الوحيدة التي تعمل علي حفظ ارواح الأبرياء (اليوناميد) . فقد أنصف المجتمع الدولي قضايا الضعفاء والمظلومين والضحايا.

ومن هنا ننشاد الحكومة الإنتقالية بكل مكوناتها بضرورة تسهيل عمل البعثة و التعاون المشترك وضمان المساءلة القانونية لأي جهة تقوم بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أو التحريض علي الفتن القبلية ، أو نشر الخطاب العنصري وخطاب الكراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، أو القيام بأي عمل يعرض حياة المواطنين الي الخطر.

ختاماً نشكر كل منظمات المجتمع المدني التي ساهمت وعملت بجد للنهوض بقضية الذين لا صوت لهم ، ولجميع الأفراد الذين حملوا العبء والقلق تجاه قضية المستعفيين ، والتحية للنازحين واللاجئين الذين وقفوا بحزم للدفاع عن حقوقهم المشروعة.

النصر للعدالة و لا يعلو إلا صوت الحق،،،

عثمان علي جامع

الأمين العام لمنظمة إنهاء الافلات من العقاب

الخرطوم ، السودان

٥/يونيو/٢٠٢٠